مجلس الأمن

Distr.: General
6 October 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات بالنيابة

بالنيابة عن مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، يسرني أن أقدم تقريرا عن نتائج الدورة الثالثة والثمانين للمجلس التي عقدت في جنيف في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ويُرفق النص الكامل للاستنتاجات التي اعتمدها المجلس مع وثائق إضافية*. وأود مع ذلك أن أسلط الضوء على بعض المسائل التي نُوقشت خلال الدورة.

وبما أن منصب رئيس مجلس الإدارة ما يزال شاغرا، فقد وافقت مصر على ترؤس الدورة الثالثة والثمانين.

وخلال الجلسة العامة الافتتاحية، أدلت وفود من حكومتي العراق والكويت، بما في ذلك وفد من لجنة الخبراء الماليين المسؤولة عن الإشراف على إيرادات النفط العراقي، ببيانات أمام المجلس.

وباتخاذ مجلس الإدارة القرارات ٢٧٢ (٢٠١٤) و ٢٧٣ (٢٠١٥) و ٢٧٤ (٢٠١٦)، أُرجئ التزام العراق بإيداع ٥ في المائة من العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية العراقية إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. لذا لم تُدفع أي تعويضات منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي ضوء التأجيلات الثلاثة المتتالية التي استغرقت مدة كل منها سنة واحدة، واصل المجلس مناقشاته بشأن الخيارات المستقبلية لضمان تسوية مبلغ قدره ٦,٤ بلايين دولار المترتب دفعه للمطالبة المتبقية الوحيدة ولإنهاء ولاية اللجنة. وهذه المطالبة، المقدمة من حكومة دولة الكويت باسم مؤسسة البترول الكويتية، قد انتهت بمنح مبلغ قدره ١٤,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ تعويضا عن الخسائر المتكبدة في إنتاج النفط ومبيعاته نتيجة الأضرار التي لحقت بأصول حقول النفط الكويتية، وهو يمثل أكبر مبلغ تمنحه اللجنة.

واعتمد مجلس الإدارة القرار ٢٧٥ (٢٠١٧) الذي يمنح حكومتي العراق والكويت المزيد من الوقت للتعاون بشأن الخيارات التي من شأنها أن تكفل دفع المبالغ النهائية في إطار التعويضات المستحقة بحلول نهاية عام ٢٠٢١، والتي سينظر فيها مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية المقرر عقدها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وفي ذلك الصدد، وعلى النحو المبين في القرار، من المقرر أن تقدم حكومتا العراق والكويت

* لم يدرج في هذه الوثيقة.

111017 101017 (A)١٧-١٧٦٦٤

الرجاء إعادة استعمال الورق

خيارات ينظر فيها مجلس الإدارة بحلول ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي حال عدم توفر الخيارات التي من شأنها أن تنهي ولاية اللجنة في الأجل القريب، لن يكون لدى المجلس من بديل سوى اتخاذ قرار من بين الخيارات التي نظر فيها في دورتها الثانية والثمانين، مع الإقرار بالتحديات الاستثنائية التي ما زال العراق يواجهها على مستوى الميزانية.

وفيما يتعلق بالطلب المقدم من العراق للاطلاع على محفوظات اللجنة، نظر مجلس الإدارة في هذه المسألة في ضوء رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٧ أرسلها وزير خارجية العراق إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/721) وفي البيانات التي أدلى بها وفد العراق في الجلسة العامة الافتتاحية. ولدى النظر في هذه المسألة، أشار مجلس الإدارة إلى أنه تم التخلص من ملفات المطالبات الفردية وفق السياسات المعتمدة بشأن سجلات اللجنة؛ وأن المعلومات المحدودة المتبقية لدى اللجنة لم تتضمن أية تفاصيل عن الخسائر المتكبدة فيما يتعلق بالمطالبات الفردية؛ وأن موقف المجلس بشأن الحفاظ على السرية أدى إلى عدم الكشف عن أسماء الأفراد الذين سبق لهم تقديم مطالبات إلى اللجنة (من الفئات ألف وباء وجيم ودال)؛ وأن اللجنة منحت التعويض عن الخسائر الناجمة مباشرة عن غزو العراق للكويت في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ومن ثم لن تعوض أي مطالبات تتعلق بالخسائر خارج نطاق هذه الفترة؛ وأن المعلومات المفصلة عن جميع المطالبات من الفئة هاء (الشركات) والفئة واو (الحكومة)، التي تمثل ٧٧,٧ في المائة من المبلغ الإجمالي الممنوح، قد منحت إلى العراق. وستوجه رسالة من مجلس الإدارة إلى العراق في هذا الصدد.

واعتمد مجلس الإدارة تقرير اللجنة المعنية بالمسائل الإدارية، التي اجتمعت أثناء الدورة ووافقت على ميزانية اللجنة لعام ٢٠١٨.

ومثلما ذُكر أعلاه، ستعقد دورة استثنائية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وقد تقرر مبدئياً أن تعقد الدورة العادية المقبلة لمجلس الإدارة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

(توقيع) هايدي **سيري**
الوزير المفوض
نائبة الممثل الدائم باسم مجلس الإدارة